



وثيقة عهد الأمان في تونس العثمانية المؤرخة في 09 سبتمبر 1857م (دراسة في المحتوى والنتائج)

The document "AHD AL AMAN" published in Ottoman Tunisia on September 09th, 1857 (Study of the content and the consequences)

د: سيد أحمد بن نعماني
جامعة الجزائر 1 (بن يوسف بن خدة)
ben-ahmed54@hotmail.fr البريد الالكتروني:

ملخص

يُعد صدور «وثيقة عهد الأمان» بولاية تونس العثمانية في 09 سبتمبر 1857م حدثاً هاماً لهذا البلد خلال العصر الحديث، نظراً لتأثيرات تطبيقه على الصعيد السياسي الداخلي والخارجي. كما تعتبر الوثيقة -عهد الأمان- من المصادر الأساسية لتحليل ومعرفة تطور البلد على المستوى السياسي والعسكري، الاقتصادي والاجتماعي خلال نفس الفترة الزمنية. وتقدم هذه الوثيقة في الوقت ذاته، الدليل القاطع عن وجود كيان سياسي؛ أي دولة تونسية قوية مكتملة الأركان والهيكل تتمتع بقوانين، قبل أن تتعرض قبل للحماية الفرنسية سنة 1881م، وذلك عكس ما تذهب إليه مواقف وتحليلات المدرسة التاريخية الاستعمارية الفرنسية. الكلمات المفتاحية: الأرشيف التونسي، وثيقة عهد الأمان، ولاية تونس العثمانية، البايات الحسينيون في تونس، محمد الصادق باي، 09 سبتمبر 1857م.

Abstract:

The establishment of the document " AHD AL AMAN " in Tunisia and its coming into force since September 09th, 1857 was an important event for the history of the country during the modern period given its consequences on the internal political situation. Therefore the document is a reference for the analysis of the political, social and military development of the country during the above mentioned period.

At the same time this document demonstrates the existence of a Tunisian political entity (Tunisian State) complete and strong with its laws unlike what assert certain colonial historic analyses and colonial writings.

Key Words: Ahd al aman, Tunisia, Ottoman Tunisia, September 09th, 1857, Husseinite dynasties,

- مقدمة:

إن صدور وثيقة "عهد الأمان" في تونس يوم 09 سبتمبر 1857م، يمثل حدثا هاما في تاريخ البلاد التونسية في العصر الحديث (القرن 19م)، نظرا لما كان له من أثر على الوضع السياسي داخل الإيالة، وتعد الوثيقة مرجعا رئيسيا لدراسة التطور السياسي والاجتماعي والعسكري فيها.

ومن دواعي اختيارنا للموضوع رغبتنا في البحث عن تاريخ تونس خلال القرن 19م، وهي فترة حساسة شهدت ميلاد الدولة الحديثة، ومما دفعنا أيضا إليه قلة الدراسات الأكاديمية حوله، رغم أهميته لأنه يمكننا من إلقاء الضوء على فترة تاريخية حرجة من تاريخ الدولة التونسية الأولى، ويكشف لنا عن جوانب من نظام الدولة قبل سقوطها تحت نير الاستعمار، واختارنا للموضوع عنوان: «الأرشيف العثماني المستودع بتونس: وثيقة عهد أمان تونس في 1857م نموذجاً». سنحاول من خلاله الاجابة على مجموعات تساؤلات، ومنها:

- هل يمكن اعتبار وثيقة عهد أمان تونس التي صدرت في سنة 1857م في مصاف القوانين الأساسية على غرار ما يعرف بالدساتير التي هي القانون الأول في أي دولة عصرية اليوم؟.

- هل تشكل دليلا كافيا وقطعيا عن وجود دولة تونسية حقيقية ومكتملة الأركان والهيكل قبل الوجود الاستعماري الفرنسي عكس ما تدعيه المدرسة التاريخية الفرنسية الاستعمارية؟ .

- هل حققت الوثيقة الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي المنشودين بالبلد والذي كان المقصد الرئيسي لوضع الوثيقة؟

- كيف كانت مواقف الدول الأوروبية من عهد أمان تونس وأراء الكتاب الأوروبيين حوله؟.

وللإجابة على هذه التساؤلات وضعنا خطة تتكون من محورين: ففي الأول قدمنا نبذة تاريخية عن الأسرة الحسينية الحاكمة لإيالة تونس؛ باعتبارها الأسرة التي صدر في وقتها وثيقة "عهد الأمان" في سنة 1857م، وفي الثاني درسنا الظروف العامة التي كانت

علمها إيالة تونس، قبيل إصدار الوثيقة مع ذكر أهم أسباب صدورها ودراسة محتواها ومضمونها وأهم انعكاسات تطبيقها على البلاد دولة ومجتمعاً.

1. لمحة تاريخية عن الأسرة الحسينية العثمانية بتونس:

يعد حسين بن علي تركي المؤسس الفعلي للأسرة الحسينية التي توارثت حكم تونس من 1705 إلى 1957م وعاقب على الحكم من أفرادها في هذه المدة تسعة عشر (بايا) تصرفوا فيها تصرف الولاة المستقلين في ظل الحاكمية العثمانية لتونس من دون أن يعلنوا انفصالهم عن الدولة العثمانية.

وكان علي تركي والد حسين قد غادر موطنه في جزيرة كريت والتحق بجيش البايات المرادية في تونس، وتولى الإشراف على أمور البادية، وتوفي في عام 1691م مخلفاً ولدين هما محمد وحسين. وقد شغل حسين رتبة رئيس السباهية، مما مكّنه من الاتصال بالفئات المختلفة وكسب ثقتها، ولما قام أغا السباهية إبراهيم الشريف (1702 - 1705م) بالقضاء على أسرة البايات المرادية بدعم من الجيش، استمر حسين في عمله في العهد الجديد.¹

اتخذ حسين باي من بلدة " باردو " مقراً له وجعل الولاية إرثاً في أعقابها على الطريقة التركية، وإذ لم يرزق أولاداً في شبابه فإنه تبنى أحد أولاد أخيه محمد الثلاثة وهو المسى علي، لكنه حدث أن رزق حسين باي ولداً فيما بعد فصرف ابن أخيه عن قيادة الجيش، فقام صراع بين العم حسين وابن أخيه علي، ونشبت بينهما معركة عام 1735م انهزم فيها حسين وألقي القبض عليه وقتل لاحقاً في 1740م، وفر أبناؤه إلى الجزائر مطالبين بثأر أبيهم.²

كان حسين ذا عناية خاصة بالعمران، وقد تمّ في عهده بناء مدرستي الحسينية والنخلة في العاصمة، وبناء قصر ومسجد، وشيدت عدة مدارس في سوسة والقيروان وصفاقس ونخلة، وأنشئت جسور ومواجل (مستودعات مياه) وتم ترميم معالم مدينة القيروان.

ولم تستقر الأمور لعلي باشا (1148 هـ - 1170 هـ / 1735 - 1756م) وخاصة بعد فرار أبناء حسين إلى الجزائر وحصولهم على مساندة داي الجزائر. اندلعت ثورة داخل البلاد قادها أحد أولاد علي باشا وانقسمت البلاد وانتهى الصراع بفوز الأب وفرار الابن،

واشتد ظلم علي باشا وابنه محمد، فكاتب الناس أبناء حسين باي فسارعوا بجيش أمدهم به داي الجزائر ضم في صفوفه 1300 جندي تونسي ودخلوا العاصمة وتم قتل علي باشا وابنه محمد عام 1170هـ / 1756م.³

وصف علي باشا بالعلم والشجاعة، إلا أنه كان جريئاً على سفك الدماء، وقد ألف كتاب "شرح التسهيل" لابن مالك وجمع في مقره في مدينة باردو مكتبة غنية بالمخطوطات النادرة، وضم بلاطه أدباء أجلاء منهم الشاعر علي العزاب الصفاقسي (توفي في 1183 هـ / 1769م) وأبو عبد الله محمد الورعي (توفي في 1190 هـ / 1776م) وبني مدارس "الباشية أو السليمانية" و"بئر الحجار" وبني حصن قلعة الوادي وبرج جبل المنار ومصانع عدة في أماكن متفرقة من البلاد.⁴

تولى أمر تونس بعد مقتل الباي علي، محمد الرشيد بن حسين باي (1170هـ- 1172هـ / 1756 - 1758م) فانصرف إلى تثبيت دعائم الحكم وأعطى البلاد مظاهر إمارة مستقلة مرتبطة اسمياً بالدولة العثمانية وخلفه بعد وفاته أخوه علي باي (1172هـ - 1196هـ / 1758 - 1782م).⁵

توطّد الحكم في عهد علي بعد قضائه على ثورة عثمان الحداد، لكنه دخل بمنازعات مع فرنسا إثر استيلائها على كورسيكا عام 1768م ومطالبتها بإطلاق سراح الأسرى الكورسيكيين، ولم يرض علي ذلك، فأعلنت فرنسا الحرب عليه، وقامت بقصف بعض الموانئ التونسية وانتهت الأزمة بمفاوضات أرضت الطرفين و بوساطة مندوب الدولة العثمانية، وخلف علي باي ابنه حمودة باشا بن علي (1196هـ - 1229هـ / 1782 - 1814م)، وكان خبيراً بالحكم والإدارة، وفي عهده اكتسبت البلاد التونسية مظهراً دولياً ومن أحداث تلك الأيام البارزة، النزاعات الحدودية بين تونس والجزائر التي انتهت عام 1806م، والخلاف مع البندقية بسبب المنافسة التجارية، وتجديد المعاهدة التجارية مع اسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وقد دامت ولاية حمودة باشا نيفاً وثلاثة وثلاثين عاماً ثبت فيها دعائم الأسرة الحسينية.⁶

تولى أمر تونس بعد حمودة عثمان باي بن علي (1229هـ - 1230هـ / 1814 - 1815م) خلافاً لقاعدة الوراثة، ولكن ولايته لم تدم سوى عام واحد قتل بعده، فأعيد الأمر إلى بيت صاحبه الشرعي محمد الرشيد ممثلاً بولده محمود الذي قتل ابن عمه

عثمان، وحل محله حتى عام 1823م، تولى محمود مدة ثم نزل عن الحكم إلى ابنه الأول حسين على أن يخلفه الابن الثاني مصطفى، ومات بعد ذلك بعام (1240هـ / 1824م).⁷

وقد ألغيت الإنكشارية في عهد حسين الثاني بن محمود ودمرت الدول الأوروبية الأسطول العثماني عام 1827م قرب شواطئ اليونان، واستولت فرنسا على الجزائر 1830م وبدأت تتدخل في شؤون تونس، وأجبر الفرنسيون الباي على توقيع معاهدة تنص على نزوله عن الجزية المفروضة على الدول الأوروبية لقاء حماية سفنها في البحر المتوسط، باشر حسين باي ببناء قصر حمام الأنف الذي غدا المقر الرسمي للبايات الحسينيين.⁸

تولى الحكم بعد وفاة حسين الثاني أخوه مصطفى بن محمود (1253هـ - 1255هـ / 1837 - 1839م) وازداد التدخل العثماني في عهده بغية الوقوف في وجه الأطماع الفرنسية في تونس، ومنحت الدولة العثمانية الباي رتبة أمير الأمراء وهو أول باي يمنح هذا اللقب وقد خلفه ابنه أحمد باي الثاني بن مصطفى (1839 - 1855م) الذي قام بإصلاح الدولة والمجتمع، وألغى الرقيق وأنشأ جيشاً قوامه (25) ألف جندي، وأمر ببناء مدرسة عسكرية حديثة، وازداد التدخل العثماني في شؤون تونس في عهده للوقوف في وجه محاولات السيطرة الفرنسية على البلاد ومنحت الدولة العثمانية الباي أحمد رتبة (المشيرية). فرد الباي على هذا الجميل بإرسال أسطول تونس للمشاركة في حرب القرم (1854 - 1856م).⁹ وقد أدى انجراف الباي أحمد وراء المظاهر في محاولته بناء تونس على النمط الأوروبي، إلى وقوع البلاد في ضائقة اقتصادية، وقام عدد من مستشاريه بدور في هذا الأمر، مثل مصطفى خزندار وزير المالية ومحمود عياد وغيرهم، وازدادت الديون وأرسل الباي خير الدين باشا التونسي إلى فرنسا لتسوية الأمر.¹⁰

وفي عهد محمد باي الثاني بن حسين الثاني (1855 - 1859م) شهدت البلاد تطوراً صناعياً وعلمياً مرموقاً وجهوداً حثيثة لمقاومة النفوذ الفرنسي وبداية النضال السياسي. وأصدر الباي مرسوماً عرف باسم (عهد الأمان) تلي بحضور قناصل الدول الأجنبية وقائد الأسطول الفرنسي، ومن مآثره: تعيين خير الدين باشا التونسي بعد عودته من فرنسا وزيراً للحربية. وقد عرف عن خير الدين حبه لوطنه وإخلاصه في العمل وسعيه

لتعديل بعض مواد عهد الأمان والتمهيد لإقامة حياة دستورية مما أدى إلى إصدار دستور 1861م فيما بعد.¹¹

تولى محمد الصادق باي (1859 - 1882م) الحكم بعد أخيه وفي عهده برزت الأزمة المالية المفتعلة لتفصح المجال أمام الفرنسيين للسيطرة على البلاد. وتم لهم ما أرادوا في 12 آذار عام 1882م حين ألزموا الباي بإبرام معاهدة الحماية في بلدة باردو وقد أحدث الاحتلال الفرنسي لتونس ضجة كبيرة على الصعيدين الداخلي والدولي. وفرض الفرنسيون على علي باي بن حسين الثاني 1882 - 1902م وعلى البلاد في 08 أوت 1883م، معاهدة حماية أقصى من سابقتها معاهدة باردو، وهي معاهدة "المرسى" الأمر الذي أثار نضالا سياسيا قويا في تونس قاده لفييف من الرواد منهم الشيخ طاهر بن عاشور، وبيرم الخامس، ومحمد السنوسي، وكان بعض هؤلاء الرواد على اتصال بالمشرك العربي، وقد قدم وفد منهم رأسه محمد السنوسي إلى الباي عريضة باسم مختلف فئات الشعب يحتجون فيها على حكم السلطة الفرنسية المباشر كما عمد رجال الإصلاح فيما بعد إلى التكتل في منظمة عرفت باسم "الحاضرة" عملت على إحياء تراث تونس القومي.¹²

دخلت تونس بعد إعلان الحماية عهدا جديدا، هيمنت فيه فرنسا على الدولة التونسية هيمنة تامة، وقد توارث العرش التونسي بعد الحماية سبعة بايات استسلموا إلى الدعة والراحة، وتركوا أمر البلاد للمقيم العام الفرنسي يصدر الأوامر والمراسيم ويأمر الوزارات المختلفة لإعدادها ثم تعرض على الباي فيضع خاتمه عليها. وكان الباي محمد الأمين (1943 - 1957م) الباي التاسع عشر في الأسرة وآخر البايات وبخلعه في 15 أوت 1957م أسدل الستار على الأسرة الحسينية في تونس وأعلنت فيها الجمهورية.¹³

أولا: دراسة وثيقة عهد أمان تونس:

1. الإطار العام لصدور الوثيقة (الظروف والأسباب):

كانت تونس ولاية ضعيفة في إدارتها وإمكاناتها في النصف الثاني من القرن (الثالث عشر الهجري الموافق للقرن التاسع عشر الميلادي)، وساءت أحوالها في عهود البايات: أحمد (1253-1271هـ/1837-1855م) ومحمد الثاني (1271-1276هـ/1855-1859م)، ومحمد الصادق (1276 - 1299هـ/1859 - 1882م)، وكان هؤلاء البايات يحكمون البلاد

حكما مطلقا، وتركز السلطة في أيديهم ويعتمدون على عدد من الأمراء والأعوان في إدارة شئون البلاد الذين يعنون بمصالحهم وامتيازاتهم دون مصالح الرعية والعباد.

ورأى هؤلاء البايات أن يقوموا بإصلاح بلادهم وتطويرها، فاتجهوا إلى أوربا يقتبسون منها نظمها وحضارتها ويستعينون برجالها وأموالها، وبدأ الأجانب يتوافدون بأموالهم على تونس لتنفيذ مشروعاتهم، وفي الوقت نفسه مد البايات أيديهم واستدانوا من الأوروبيين لمواجهة نفقاتهم الباهظة وإسرافهم في بناء القصور وتأسيس الجيش والأسطول.¹⁴

اتّسمت سياسات البايات بالإسراف الشديد، والعناية بالمظاهر الشكلية للحضارة الأوربية دون اهتمام بالجواهر واحتياجات البلاد الحقيقية، فعنوا بتغيير ملابس الجنود واستبدال الزي الأوربي بها، وإنشاء جيش دون أن يكون له عمل سوى القيام بالاستعراضات الحربية، وبلغ من إسراف الباي أحمد أنه اشترى سفنا حربية حديثة وتركها راسية في الميناء فترات طويلة دون تحرك حتى تلفت أخشابها من قلة استعمالها.

ولم يكن البايات الذين حكموا بعده أفضل منه حالا، فاقترضوا هم أيضا ودفعوا دولتهم إلى الاستدانة لتلبية نفقاتهم العالية ومشروعاتهم التي لم تكن ذات جدوى إنتاجية، وكانت الدولة التونسية تعالج سداد ديونها بمزيد من الاستدانة، وباستحداث ضرائب جديدة على الصادرات والواردات، وفرض مكوس على المبيعات والمشتريات واحتكار بعض الصناعات كالملاح والصابون والدخان والجلد، الأمر الذي أدى إلى عدم استقرار الأحوال، وزيادة الضيق والسخط، وإلحاق الضيم بالناس.

وكان الدائنون الرئيسيون لحكومة تونس من الممولين والتجار من الفرنسيين والإيطاليين والإنجليز، وتدخلت حكوماتهم لحفظ حقوقهم بعد أن عجز بايات تونس عن السداد، ولم يتوقف التدخل عند هذا الحد، بل راحوا يطالبون محمد الباي بإصدار بيان أو إعلان يمنح غير المسلمين في دولته أو نيابته كما كانت تسمى آنذاك حقوقا تكفل لهم الأمان على أرواحهم وأموالهم والحفاظ على ممتلكاتهم وسائر مصالحهم، وأشاروا عليه بأن يستلهم في هذا الإعلان ما جاء في الخط الهمايوني الذي أصدره السلطان عبد المجيد الأول سنة 1272 هـ/1856م، وكان هذا الخط قد تضمن معاملة جميع رعايا الدولة معاملة متساوية دون النظر إلى أديانهم ومذاهبهم. غير أن

الباي لم يستجيب لمطالب القناصل الأجانب في بادئ الأمر إلى أن وقعت حادثة أجبرته على الاستجابة لمطالب هؤلاء¹⁵.

وملخص هذه الحادثة؛ أن حوزيا (سائق عربية الخيل) يهوديا صدم بعربته غلاما مسلما فقتله، وحكم عليه بالإعدام وقيل إن يهوديا سب مسلما في دينه فننفذ فيه حكم الإعدام، لكن ذلك لم يمنع المسلمين من الثورة والغضب وتوعدوا غير المسلمين بالاعتداء عليهم، الأمر الذي أثار قلق بعض الدول الأوروبية الكبرى، وبخاصة بريطانيا وفرنسا.¹⁶ ورأت في ذلك فرصة سانحة للتدخل في الشؤون الداخلية لتونس، وأرسلت تلك الدول تعليمات إلى قناصلها في تونس تطلب منهم الاحتجاج على التهديدات التي تمس رعاياها، وزادت فرنسا من احتجاجها بأن أمرت قنصلها أن يقرأ نص احتجاجها في حضرة الباي، وفي الوقت نفسه أرسلت بعضا من وحداتها البحرية إلى شواطئ تونس للضغط على الحكومة التونسية، وذلك في محرم 1274 هـ / 1857 م.¹⁷

وإزاء هذه الأحداث لم يجد الباي محمد بُدًا من الاستجابة لهذه المطالب وتباحث مع وزرائه ومستشاريه واستقر بهم الرأي على إصدار هذا البيان الذي عرف باسم عهد الأمان، وأعلن في 20 محرم 1274 هـ / 09 سبتمبر 1857 م في حفل كبير شهده الوزراء وأعيان البلاد وقناصل الدول وقائد الأسطول الفرنسي.¹⁸

2. دراسة الوثيقة من ناحية المحتوى والمضمون:

تتكون هذه الوثيقة (عهد الأمان)، من مقدمة، وإحدى عشرة مادة، وتشير المقدمة إلى وجوب الاهتمام بأحكام الشريعة الإسلامية الغراء؛ باعتبار أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة التونسية، وأن الباي والسكان مسلمون، وأن الدولة العثمانية تؤكد الأمان لرعاياها وتراه من الحقوق المرعية، وقد ورد بهذا الخصوص في وثيقة عهد الأمان ما يلي: « الحمد لله الذي أوضح للخلق سبيلا وجعل العدل لحفظ نظام العام كفيلا نزل الأحكام علي قدر المصالح ترتيبا ووعد العادل وتوعد الجاير ومن أصدق من الله قيلا والصلاة والسلام علي سيدنا محمد الذي مدحه في كتابه بالرفء والرحيم وفضله تفضيلا وبعثه بالحنيفية السمحاء فبينها وفصلها ورتبها كما أمره ربه بإباحة وندبا وتحريما وتحويلا فلن تجد لسنة الله تبديلا ولن تجد لسنة الله تحويلا وعلي آله وأصحابه الذين أقاموا علي معالم الهدى علما لمن اقتدى ودليلا وفهموا الشريعة نصا وتأويلا وأبقوا سيرتهم الفاضلة

وأحكامهم العادلة أمانا جليلا ونستوهب منك اللهم توفيقا إلى الإسعاد برضاك توصيلا وعونا علي أمور الإمارة التي من حملها فقد حمل عبئا ثقيلا فقد توكلنا عليك والتجأنا إليك وكفى بالله وكيفا». ¹⁹

أما بعد، فإن هذا الأمر الذي قلدنا الله منه ما قلده وأسنده إلينا من أمور خلقه بهذا القطر فيما أسنده الزمناء فيه حقوقا واجبة وفروضا لازمة راتبة لا تستطيع إلا بإعانتة التي عليها الاعتماد ولولاها فمن يقوم بحق الله وحق العباد فنصحننا النصيحة لله في عباده وأرضه وبلاده والأمل أن لا نبقي فيهم بحول الله ظلما ولا هضمًا ولا نخرم لهم في إقامة حقوقهم نظاما وأن ينصرف عن هذا القصد بعمله ونيته من يعلم أن الله لا يظلم مثقال ذرة ولا يحب الظالمين في بريته فقد قال لنبيه المعصوم الأواب " يا داوود إنا جعلناك خليفة في الأرض فأحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله إن الذين يضلّون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب". ²⁰

والله يرى أنني أثرت في قبول هذا الأمر على خطره مصلحة الوطن على ذاتي وعمرت بخدمته الفكرية والبدنية غالب أوقاتي وقدمت من التخفيفات في الجبايات ما علم خبره وظهر بعون الله أثره وانتشرت الآمال وتشوقت النفوس إلى ثمرات الأعمال وانقبضت عن التعدي أيدي العمال واستقصاء المصالح يقتضي تقديم أجمال ومن رامها جملة فقد عرضها بسبب التعذر للإهمال.

ورأينا غالب أهل القطر لم تحصل لهم الأمنية بإجراء ما عقدنا عليه النية وجرت عادة الله أن العمران لا يقع من نوع الإنسان، إلا إذا علم أن براءته هي الأمن له والأمان وتحقق أن سياج العدل يدفع عنه خوف العدوان وإن لا وصول لهتك ستر من حرمانه إلا بقوة الدليل ووضوح البرهان ولا يكفي لتحقيقه الواحد والاثنان فإذا رأى الجاني تعدد الأنظار غلط إن كان منصفًا حدسه وقال من يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ²¹.

وقد رأينا سلطنة الإسلام والدول العظام الذين على سياستهم الدنيوية أعمال الأعلام في النقض والإبرام يؤكدون الأمان من أنفسهم للرعية ويرونه من الحقوق المرعية وهو أمر يستحسنه العقل والطبع وإذا اعتبرت مصلحة فهو مما يشهد باعتباره الشرع لأن الشريعة جاءت لإخراج المكلف عن داعية الهوى ومن التزم العدل وأقسم عليه فهو أقرب للتقوى وبالأمن مطمئن القلوب وتقوى ²².

وقبل هذا كاتبنا علماء الملة الأركان وبعض الأعيان بعزمنا على ترتيب مجالس ذات أركان للنظر في أحوال الجنائيات من نوع الإنسان والمتاجر التي بها ثروة البلدان وشرعنا في فصوله السياسية بما لا يصادم إن شاء الله القواعد الشرعية. هذا وأحكام مجلس الشريعة أعزها الله جارية مطاعة والله يديم العمل بها إلى قيام الساعة وهذا القانون السياسي يستدعي زمنا لتحرير ترتيبه وتدوينه وتهذيبه وأرجو الله الذي ينظر قلوبنا أن تستقيم به أحوال الرياسة ولا يخالفه بعد ما ورد عن السلف الصالح من اعتبار السياسة وأنا العبد الفقير نعجل لمرضاة ربي بما تطمئن إليه النفوس وتكون منزلته في النفس منزلة المشاهد المحسوس».

وتضمنت مواد هذا العهد الأمان التام لجميع سكان تونس، دون النظر إلى دياناتهم وأجناسهم وجنسياتهم كما تجلّى في المادة الأولى منه حيث جاءت فيها: «تأكيد الأمان لسائر رعيتنا وسكان إيالتنا على اختلاف الأديان والألسنة والألوان في أبدانهم المكرمة وأموالهم المحرمة وأعراضهم المحترمة إلا بحق يوجبه نظر المجلس بالمشورة ويرفعه إلينا ولنا النظر في الإمضاء أو التخفيف ما أمكن أو الإذن بإعادة النظر».

ومساواة الجميع في مسائل الضرائب والرسوم الجمركية حيث نصّت المادة الثانية ما يلي: «تساوي الناس في أصل قانون الأداء المرتب أو ما يترتب وإن اختلف باختلاف الكمية بحيث لا يسقط القانون عن العظيم لعظمته ولا يحط عن الحقير لحقارته ويأتي بيانه موضحا».²³

وتقرير الحرية في مزاولة التجارة وجميع مجالات العمل وشراء العقارات والأراضي الزراعية بشرط أن يلتزم الجميع القوانين العامة فيما يتصل بالعمل وتملك العقارات، كما أكدته المواد سبعة، تسعة، عشرة وإحدى عشرة التي نصت مايلي: «إنّ الوافدين علي إيالتنا من سائر أتباع الدول لهم أن يشتروا ساير ما يملكون من الدور والأجنة و الأراضي مثل سائر أهل البلد بشرط أن يتبعوا القوانين المرتبة والتي تترتب من غير امتناع ولا فرق في أدنى شيء من قوانين البلاد ونبين بعد هذا كيفية السكنى بحيث أن المالك يكون عالما بذلك داخلا علي اعتباره بعد الاتفاق مع أحبابنا الدول».

ونظم العهد مسألة التجنيد، بحيث لا يظل المجند في الخدمة أكثر من مدة محددة حتى يتاح له الفرصة الملائمة لتدبير معيشته ومعيشة أسرته، حيث نصت المادة

الخامسة: «لما كان العسكر من أسباب حفظ النوع ومصالحته تعم المجموع ولا بد للإنسان من زمن لتدبير عيشه والقيام على أهله فلا نأخذ العسكر إلا بترتيب وقرعة ولا يبقى العسكري في الخدمة أكثر من مدة معلومة كما نحرره في قانون العسكر».

ويلاحظ أن هذا العهد فيه مزج بين الاتجاه الإسلامي والاتجاه الأوربي العصري السائد في ذلك الوقت وأن بعض مواده مقتبسة من التنظيمات العثمانية الصادرة في سنة 1255هـ/1839م.

وفي الوقت نفسه أعلن الباي في وثيقة عهد الأمان عن عزمه إصدار دستور للبلاد، وتبع ذلك بعض الإصلاحات كان من بينها إنشاء مجلس بلدي في مدينة تونس يشترك في عضويته أعضاء من الجاليات الأجنبية إلى جانب الأعضاء التونسيين، وبدأ في الإعداد لوضع دستور، لكنه توفي قبل إصداره.²⁴

ولما خلفه أخوه محمد الصادق في 26 صفر 1276هـ/24 سبتمبر 1859م استؤنف العمل في إعداد الدستور الذي أعلنه الباي في رجب 1277هـ/يناير 1861م، وكانت تونس بذلك أول دولة في العالم الإسلامي تأخذ بالنظام الدستوري.

3. آثار تطبيق وثيقة عهد الأمان في تونس (النتائج والانعكاسات):

لقد تعددت نتائج تطبيق مواد وثيقة عهد الأمان على تونس دولة وشعبا، فمنها من كانت تعكس تأييدها لعهد الأمان، وأخرى عكست معارضة له، ومنها التالية:

أ-

من نتائج تنفيذ وثيقة عهد الأمان، بل من أسبابها في نفس الآن، بروز نخبة من المفكرين والقيادات المتعلمة تؤيد الإصلاح في تونس وكانت لهذه النخبة التونسية أفكارا ومؤلفات أصبحت مشهورة وذاع صيتها إلى يومنا هذا، ومنهم أحمد ابن أبي الضياف، والمصلح ورجل الدولة في نفس الوقت خيرالدين التونسي.

- أحمد ابن أبي الضياف (1219-1291هـ/1804 - 1874م):

هو الوزير الكاتب أبو العباس أحمد بن الحاج بالضياف بن عمر بن أحمد بن نصربن محمد ابن المجذوب الولي أبي العباس أحمد الباهي العوني، يعود نسبه إلى أولاد عون وهي قبيلة حسينية مستقرة بجهة سليانة. ولد بتونس العاصمة في حي باب السويقة ويحمل النهج الذي فيه منزل أبيه إلى اليوم اسمه. نشأ أحمد ابن أبي الضياف في كنف والده الذي رباه وعلمه القرآن، تلقى تعليما متنوعا على خيرة علماء عصره، مثل أبي العباس أحمد بن الخوجة القاضي الحنفي. ثم أبي الفداء إسماعيل التميمي القاضي المالكي ومحمد بيرم الثالث وإبراهيم الرياحي شيخ الإسلام المالكي وغيرهم²⁵.

تولّى عدة مناصب إدارية في عهد الدولة الحسنية حيث ولاه الباشا حسين باي سنة 1242هـ/1827م الكتابة ثم العدالة وهي من الخطط العالية الشأن في الدولة في ذلك العهد واختصه حسين باي بكتابة سره وضمه إلى وزيره محمد شكير صاحب الطابع وهو أول من كتب للدولة العلية العثمانية بالقلم العربي²⁶.

ولما آل الأمر إلى المشير الأول أحمد باي جعل بيده قلم دولته ورقاه الرتب العالية وقلد نياشين افتخار ورقاه في عام 1258هـ/1842م إلى مرتبة آلي، ثم قائم مقام فأمير لواء وكان يعتمد في سفارته للدولة العلية ويلزمه في أسفاره ويؤثره على غيره.

اعتمده المشير الثالث محمد الصادق باي في شرح قانون عهد الأمان واختاره لرئاسة المجلس الذي يفصل في قضايا رعايا المملكة الأجانب كما أولاه كاهية بالمجلس الأكبر. ويوم وفاته حضر مشهد جنازته المشير الصادق باي وآل بيته ووزرائه وقبر حذو والده بجامع الوزير يوسف صاحب الطابع بتونس العاصمة.

ترك ابن أبي الضياف آثارا أهمها: إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، في ثمانية أجزاء، ورسالة في المرأة (1856م)، وتشمل إجابته على ثلاثة وعشرين (23) سؤالاً حول المرأة طرحها بعض العلماء الفرنسيين، ورسالة إلى خير الدين حققها الكاتب التونسي محمد صالح مزالي²⁷.

• خير الدين التونسي (1822 – 1889م):

ولد سنة 1822م بمنطقة الشركس بجبال القوقاز بتركيا، جيء به إلى البلاد التونسية كمملوك سنة 1839م اشتراه أحمد باي وترعرع في قصره، كان ذكيا وفطنا، ترقى بسرعة في سلم الرتب حتى عين أمير لواء الخيالة وأصبح من المقربين لأحمد باي. قضى أربع سنوات في باريس فحذق اللغة الفرنسية وتروى من الحضارة الغربية، لم يعجبه تطبيق الدستور وطريقة مصطفى خزنه دار في الحكم فاعتزل العمل السياسي سنة 1862م إلى أن تم تعيينه سنة 1869م رئيسا للجنة المالية. شرح خير الدين أفكاره الإصلاحية في كتابه أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك الذي نشره بتونس سنة 1867م تولى سنة 1873م منصب وزير أكبر عوضا عن مصطفى خزنه دار فطبق أفكاره الإصلاحية لكن المؤامرات الداخلية والخارجية حالت دون نجاح سياسته فقرر تقديم استقالته سنة 1877م ثم رحل إلى الأستانة بتركيا حيث توفي هناك سنة 1889م²⁸.

(ب) - إصدار دستور 1861م:

بعد الوفاة المفاجئة لمحمد باي في 1859م، قدم خليفته محمد الصادق باي يمين الوفاء لمحتوى وثيقة عهد الأمان حتى قبل اعتلائه الحكم بصفة رسمية وكاملة، وفي 1860م نشرت اللجنة المكلفة بتحضير الدستور مسودة أولى تتضمن بنود أول قانون أساسي عرفته تونس والدول العربية -الإسلامية، وأهدى باي تونس الجديد نسخة واحدة منها مكتوبة باللغة الفرنسية للإمبراطور نابوليون الثالث الفرنسي أثناء زيارته لمستعمرة الجزائر بمدينة الجزائر في يوم 17 سبتمبر 1860م²⁹. ومن أهم ما أقره الدستور نظام الملكية الدستورية وقد تضمن أيضا مايلي:

- ضمان التزامات عهد الأمان.

- الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

- إنشاء المجلس الأكبر المتكون من 60 عضواً معيّنين لمدة 05 سنوات، على أن يتم تعويضهم تدريجيا بالقرعة من مشمولات المجلس الاضطلاع بالسلطة التشريعية والسياسية على تنفيذ بنود الدستور.

- إنشاء شبكة من المحاكم تباشر القضاء.³⁰

وقد أُلغى الصاقد باي العمل بالدستور بعد صدوره بثلاث سنوات (1864م) إثر ثورة علي بن غداهم (1814-1867م).

(ت) اندلاع ثورة علي بن غداهم 1864م:

لقد وقعت تونس في شباك الاستدانة من أجل الإصلاح والتحديث التي انتهت بإفلاس الدولة وعجزها عن دفع أقساط ديونها مما دفع الباي إلى مضاعفة الضرائب المفروضة على الشعب التونسي من سكان المدن والريف والبادية.

ورافق ذلك فرض التجنيد الإجباري وإنشاء المحاكم الحديثة ومنح الامتيازات للأوروبيين. وشعر التونسيون أن الباي قد باع البلاد للأجانب. بدأ التذمر سنة 1864م بين قبائل الباشية في غرب البلاد ثم امتد إلى كل الأنحاء. وتحول التذمر إلى تمرد قاده علي بن محمد بن غداهم أحد شيوخ قبيلة الماجر، الذي التفت حول قيادته معظم القبائل في البلاد. ورفع شعار العودة إلى العدالة والضرائب كما كانت سابقاً. ومالبث أن زادت مطالبه بعد إحرازه نجاحاً واسعاً، فطالب بإعفاء رئيس الحكومة مصطفى الخازندار، اليوناني الأصل، والمعروف بفساده. كما طالب بإعطاء أبناء العرب مناصب قيادية في إدارة الدولة، وتخفيض العشور وضريبة المحصول. واستطاع الثوار حفظ الأمن والاستقرار في المناطق الخاضعة لهم.³¹

استجاب الباي لبعض مطالب الثوار بإلغاء مضاعفة ضريبة المجبي، وأوقف العمل بدستور 1861م، الذي طالب الثوار بإلغائه. وبدأت الحكومة التفاوض مع الثوار عن طريق كبير مفتي المالكية أحمد بن حسين، وشيخ الطريقة الصوفية الرحمانية مصطفى بن عزوز. وسعى ابن غداهم نفسه "باي العرب".³²

وشرعت الحكومة بشراء شيوخ القبائل الثائرة، وساعدها في ذلك قنصل فرنسا في تونس "دوبوفال" (De Beauval). وتعذر التوصل إلى اتفاق بين الحكومة والثوار. وبلغت الثورة مدن الساحل صفاقس وسوسة وجربة.

ومنذ اندلاع الثورة جاءت العديد من السفن الحربية الأوروبية إلى ميناء حلق الواد، وانتشرت الشائعات في العاصمة عن احتمال إنزال قوات أجنبية في البلاد. وكثر تدخل

قناصل الدول الأوروبية في العاصمة التونسية. كانت السياسة الفرنسية أثناء هذه الثورة تستهدف مايلي:

- إفشال الإصلاحات التونسية باعتبار أن المؤسسات الحديثة تعتبر عائقاً في طريق الهيمنة التامة على شؤون تونس الداخلية.
- تجنب تدويل الأزمة للإبقاء على الوضع الراهن في تونس، وتجنب كل تقارب تونسي-عثماني على حساب فرنسا، لاسيما وأن مدن الساحل أعلنت ولاءها للسلطان العثماني.
- الحيلولة دون تمديد الحرب الأهلية التي قد يمتد أثرها إلى الجزائر والثورة على السلطة الفرنسية فيها.³³

وفي هذه الأثناء تبنت الدولة العثمانية وبريطانيا سياسة مناهضة للسياسة الفرنسية. تمكن مبعوث السلطان العثماني حيدر باشا والقنصل البريطاني في تونس "ريتشارد وود" (Richard Wood) من حماية الباي وإعادة الأمن والنظام إلى البلاد وإنهاء الثورة، بعد إبرام اتفاق بين الباي وابن غداهم في 26 جويلية 1864م بتخفيض الضرائب والعفو عن الثوار.³⁴

- خاتمة:

- توصلنا إلى ختام هذا البحث إلى مجموعة الاستنتاجات، يمكن أن نوجزها في الآتي:
- إن وثيقة "عهد الأمان" التي صدرت في تونس، كانت فعلا بمثابة قانون أساسي (دستور)، وبذلك فهي أول وثيقة من نوعها في تاريخ الدول العربية والإسلامية.
 - تُشكّل وثيقة عهد الأمان في تونس دليلا قاطعا على أن الدولة التونسية كانت قائمة، وأن الحداثة فيها لم تبدأ مع الوجود الاستعماري الفرنسي فيها، بل قبله عكس ما تدّعيه الأقلام الفرنسية الاستعمارية.
 - إن الوثيقة رغم ما فيها من فوائد ومحاسن، إلا أنها جاءت في زمن متأخر من حياة الإيالة التونسية وفي ظروف خارجية لا تساعد تونس خاصة تنامي التدخلات الأجنبية، ومنها الفرنسية خاصة التي كانت قد احتلت الجزائر في 1830م. وأن اندلاع ثورة ابن غداهم في تونس عام 1865م جعلتنا نحكم بأن وثيقة "عهد أمان تونس" أخفقت في تحقيق الرقي الاقتصادي والاستقرار السياسي والاجتماعي بها.

- من خلال تحليلنا للمواقف الفرنسية من الإصلاحات التونسية، ومنها إصدار وثيقة "عهد الأمان"، يمكن القول بأن فرنسا كانت تتعامل بخبث مع السلطة التونسية، فهي رغم أنها لعبت دورا كبيرا لدفع محمد باي من أجل إصدار العهد، إلا أنها لعبت في الخفاء دوراً أساسياً أيضاً من أجل دفع التونسيين للثورة على حكمه، كما حصل مع ثورة ابن غداهم سنة 1864م.

● هوامش البحث:

¹ أحمد بن أبي الضياف: إتحاف الزمان بأخبار ملوك تونس و عهد الأمان، ج.4 ، تونس ، 1971. ص..50

² المصدر نفسه.

³ حسن حسني عبد الوهاب: تاريخ تونس، دار الكتب الشرقية، تونس، 1980، ص..25

⁴ محمد حسين محمد: الاستعمار الفرنسي في القرن 16 إلى عهد دوغول والجمهورية الخامسة، القاهرة، 1960، ص..16

⁵ J.Henry Dunant: *notice sur la régence de Tunis*, imprimerie de Jules-Gme fiek, Genève, p.81.

⁶ Mohamed — Hédi Cherif: *Expansion européenne et difficultés tunisiennes de 1815 à 1830*, in: *Annales. Economies, Sociétés, Civilisations.*, 25^e année, N°3, pp.714-719.

⁷ Ibid., p. 719.

⁸ Ibid., p.724.

⁹ Arnoulet François: *Les rapports tuniso-ottomans de 1848 à 1881 d'après les documents diplomatiques*, in: *Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée* , N°47,1988, pp.145-146.

¹⁰ شاوش حباسي: الإيالة التونسية قبل فرض الحماية الفرنسية، في *مجلة الدراسات التاريخية*، العدد السادس، جامعة الجزائر، 1992، ص.143.

¹¹ Hedia Khadhar: *La Révolution française , le Pacte fondamental et la première constitution tunisienne de 1861*, in: *Revue du monde musulman et de la Méditerranée* , N°52-53,1989, p.136.

¹² محمد الهادي شريف: تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، ط.3 ، دار سراس للنشر، تونس، 1993 ، ص. 97.

- ¹³ المرجع نفسه ، ص ص. 137-138.
- ¹⁴ Robert Mantran :La Tunisie de Ahmed Bey , in Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, Année 1975, Volume 20, Numéro 1, pp. 184 – 186.
- ¹⁵ Hedia Khadhar : Op.Cit. , pp.132-133.
- ¹⁶ Ibid., p.133.
- ¹⁷ Ibid.
- ¹⁸ أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ص.70.
- ¹⁹ الأرشيف الوطني التونسي: وثيقة عهد الأمان في 1857/09/09م.
- ²⁰ المصدر نفسه.
- ²¹ نفسه.
- ²² نفسه.
- ²³ نفسه.
- ²⁴ نفسه.
- ²⁵ د.ناصر الدين سعيدوني: من التراث التاريخي و الجغرافي للغرب الإسلامي « تراجم مؤرخين و رحالة وجغرافيين »، ط.1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1999، ص.523.
- ²⁶ المرجع نفسه ، ص.524.
- ²⁷ المنصف الشنوفي: رسالة أحمد بن أبي الضياف في المرأة، تونس، 1968.
- ²⁸ أحمد أمين: زعماء الإصلاح الحديث، النهضة، القاهرة، 1949، ص ص. 146-183.
- ²⁹ 136..Hedia Khadhar: Op.Cit., p
- ³⁰ الأرشيف الوطني التونسي: وثيقة دستور 1861.
- ³¹ د.عبد الجليل التميمي: بحوث و وثائق في التاريخ المغربي، الجزائر و تونس و ليبيا، ط.2، منشورات ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص.66.
- ³² المرجع نفسه ، ص.70.
- ³³ نفسه، ص ص. 65 – 80.
- ³⁴ نفسه.
- قائمة المصادر والمراجع:
- باللغة العربية :
- الأرشيف الوطني التونسي: وثيقة عهد الأمان، مؤرخة في 09 سبتمبر 1857م.

- بن أبي الضياف (أحمد): إتحاف الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ج.4، تونس، 1971م.
- أمين (أحمد): زعماء الإصلاح الحديث، النهضة، القاهرة، 1949م.
- التميمي عبد الجليل التميمي: بحوث ووثائق في التاريخ المغربي، الجزائر وتونس وليبيا، ط.2، منشورات ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985م.
- شريف محمد الهادي: تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، ط.3، دار سراس للنشر، تونس، 1993م.
- الشنوفي المنصف: رسالة أحمد بن أبي الضياف في المرأة، تونس، 1968م.
- سعيدوني ناصر الدين: من التراث التاريخي والجغرافي للغرب الإسلامي «تراجيم مؤرخين ورحالة وجغرافيين»، ط.1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1999م.
- عبد الوهاب حسن حسني: تاريخ تونس، دار الكتب الشرقية، تونس، 1980م.
- محمد حسين محمد: الاستعمار الفرنسي في القرن 16 إلى عهد دوغول والجمهورية الخامسة، القاهرة، 1960م.
- حباسي شاوش: الإيالة التونسية قبل فرض الحماية الفرنسية، مجلة الدراسات التاريخية، العدد السادس، جامعة الجزائر، سنة 1992م.
- باللغة الفرنسية:

- Arnoulet (François): **Les rapports tuniso-ottomans de 1848 à 1881 d'après les documents diplomatiques**, in: Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, N°47, 1988, pp.143-152.

- Dunant (J.Henry): **notice sur la régence de Tunis**, imprimerie de Jules-Gme Fick, Genève, 1864.

- Hédi (Cherif – Mohamed): **Expansion européenne et difficultés tunisiennes de 1815 à 1830**, in: Annales. Économies, Sociétés, Civilisations, 25^e année, N°3, pp.714-745.

- Khadhar (Hedia): **La Révolution française, le Pacte fondamental et la première constitution tunisienne de 1861**, in: Revue du monde musulman et de la Méditerranée, N°52-53, 1989, pp.132-137.

- Mantran (Robert): **La Tunisie de Ahmed Bey**, in Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, Année 1975, Volume 20, Numéro 1, pp. 184 – 186.